وزراء النفط والطاقة يستأنفون اجتماعهم اليوم

«أوبك +» تدرس عدة خيارات لزيادة الإنتاج لضمان عدم تكرار تخمة المعروض

يستأنف وزراء النفط والطاقة في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤهم المستقلون تحالف «أوبك +» اليوم الإثنين، اجتماعهم المشترك الذي بدأ قبل عدة أيام للتوافق على مستوى الإمدادات النفطية الملائم للسوق، بدءا من آب (أغسطس) المقبل حتى نهاية العام الجاري.

ويواجه الاجتماع الوزاري هذه المرة بعض الصعوبات في تحقيق التوافق والتغلب على تباين وجهات النظر بين المنتجين الذي يصر بعضهم على إجراء زيادات واسعة في الإمدادات، بينما يتحفظ البعض الآخر ويتمسك بزيادة إمدادات النفط بشكل حذر تبعا لتطورات وضع الطلب، خاصة في ضوء تجدد المخاوف في السوق من متغير «دلتا» الفيروسي الجديد، الذي ينتشر سريعا في عديد من دول العالم.

واستقرت الأسعار نسبيا في نهاية الأسبوع الماضي بسبب عدم حسم الزيادة الجديدة في الإمدادات، وانتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات في الأسبوع الجاري.

وفي هذا الإطار، ذكر بنك «أوستريا» في تقرير له، أنه بعد يومين صعبين من المفاوضات تأخر اتفاق منظمة أوبك والدول الشريكة لها على استراتيجية إنتاج جديدة، بدءا من (أغسطس) المقبل، مشيرا إلى تباين وجهات النظر في تحالف «أوبك +»حتى الآن حول الدولة التي سيسمح لها بدعم الإمدادات بشكل أكبر في المستقبل.

وذكر التقرير، أنه في ضوء القرار المعلق بشأن الزيادة التي يقدم عليها المنتجون الرئيسون استقرت أسعار النفط وبلغ سعر برميل خام برنت 76.12 دولار، بارتفاع 28 سنتا أكثر من اليوم السابق، بينما انخفض سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بشكل معتدل بمقدار 13 سنتا إلى 75.10 دولار.

وأشار إلى أنه في ضوء الانتعاش الاقتصادي المتوقع ومخاطر كورونا المستمرة تخطط «أوبك +» بشكل أساسي لزيادة الإنتاج تدريجيا من (أغسطس) إلى نهاية العام، مشيرا إلى أن الدول الـ23 الأعضاء في «أوبك +» يسعون إلى الاتفاق على سياسة نمو الإمدادات النفطية بدءا من الشهر المقبل، لكن الأمر تأخر بعض الشيء بسبب تباين وجهات النظر.

ورجح التقرير أن يتم تقريب وجهات النظر في ختام المفاوضات. ومن المتوقع أن تقوم السعودية كعادتها بدورها الريادي في السوق للحفاظ على توازن السوق وضمان عدم تجدد تخمة المعروض في الأسواق.

وأشار إلى تمسك السعودية وهي أكبر منتج للنفط الخام في «أوبك» بزيادات إنتاجية حذرة وقناعتها بضرورة عدم التسرع فيما يخص توسيع الإنتاج، بينما روسيا التي تقود شركاء «أوبك» المستقلين في التعاون المشترك تدعو إلى استراتيجية إنتاجية أكثر تحررا، لكنها توافق على التمسك بزيادة حذرة في الإنتاج، حيث يراقب تحالف المنتجين في «أوبك +» المتغيرات الفيروسية الأكثر عدوى وعواقب مساعدات كورونا الضخمة على الميزانيات الوطنية.

ونوه إلى أن المنتجين يدرسون عدة اقتراحات، منها زيادة حجم الإنتاج اليومي بمقدار 400 ألف برميل شهريا من (أغسطس) إلى (ديسمبر) وهو الاقتراح موضع الترحيب من السعودية وروسيا، لكنه يواجه بتحفظ من منتجين آخرين، بينما يحاول كبار المنتجين تسليط الضوء على عوامل ما زالت تهدد استقرار السوق وأبرزها عدم اليقين في وضع جائحة كورونا وتأثيره في تعافي الطلب على النفط الخام.

«المركزي الأوروبي» يحذر: تهوين صناع السياسات من التضخم سيرفع معدلاته

حذر مسؤول في البنك المركزي الأوروبي، من تهوين صناع السياسات من شأن التضخم، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة معدلاته بشكل كبير.

ودعا كلاس نوت صانع السياسات في «المركزي الأوروبي»، إلى إنهاء سياسات التحفيز الطارئة بحلول (مارس) 2022، بحسب ما أوردته وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقال نوت، وهو أيضا محافظ البنك المركزي الهولندي، «إنه في الوقت الذي يتوقع فيه البنك المركزي الأوروبي، أن تكون معدلات التضخم المرتفعة حاليا، مؤقتة – مدعومة بزيادة أسعار الطاقة مع تراجع المعروض، في خضم إعادة فتح الاقتصاد – فقد تكون النتيجة مختلفة».

ونقلت «بلومبيرج» عن نوت قوله في مقابلة مع صحيفة «إن آر سي» الهولندية «لا يجب أن نبالغ في تقدير قدرتنا على تحديد مسبق لما هو التضخم المؤقت، وما هو غير ذلك»، مشيرا إلى سيناريوهات أخرى، يمكن للمرء أن يتصورها غير الحالة الرئيسة التي تتمثل في استمرار تراجع معدل التضخم، التضخم لا ينتهي».

وفي (مايو)، سجل معدل التضخم في الدول التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة، أعلى مستوياته منذ (أكتوبر) 2018.

وفي (يونيو)، كانت الزيادة في أسعار الاستهلاك مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أسعار الطاقة 12.5+ في المائة، مقابل 13.1 في المائة، في (مايو). وارتفعت أسعار السلع الصناعية باستثناء الطاقة بنسبة 12 في المائة، على مدى عام، بعد زيادة بنسبة 0.7 في المائة، في (مايو). وأخيرا، ارتفعت أسعار الأغذية والتبغ بنسبة 0.6 في المائة 0.5+ في المائة، في (مايو).

ويهدف البنك المركزي الأوروبي إلى جعل التضخم قريبا لكن أقل من 2 في المائة، في منطقة اليورو. لكن المصرف يعد الزيادة الحالية في الأسعار مؤقتة ولا ينوي في الوقت الراهن تشديد سياسته النقدية التيسيرية.

وذكرت كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، أخيرا، أن المصارف الأوروبية قد تشهد رفع الحد المفروض على توزيع الأرباح وإعادة شراء الأسهم بحلول نهاية (سبتمبر)، لتعرض بذلك أوضح علامة على أن الصناعة ستتمكن من تعزيز العائدات لحملة الأسهم الذين يعانون منذ فترة طويلة.

وقالت لاجارد «إن المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية يمكن أن يسمح بسقوط دعوته بفرض قيود في حال عدم تدهور أوضاع القطاعين الاقتصادي والمالي فعليا».

ونقلت «بلومبيرج» القول «قللت التوقعات الاقتصادية المحسنة على خلفية التقدم السريع في حملات التطعيم من احتمالية التعرض لسيناريوهات قاسية».

وتضرر مخزون البنك الأوروبي العام الماضي بعدما أصدر المنظمون حظرا على عائدات حملة الأسهم كتنازل من أجل حزمة مساعدة غير مسبوقة ومحفزات بتمويل من دافعي الضرائب في الجائحة.

وفيما بعد وضع البنك المركزي الأوروبي وغيره من السلطات حدا على توزيع الأرباح وإعادة شراء الأسهم في الأشهر التسعة الأولى من 2021 لمواجهة الغموض بشأن أداء الاقتصاد.

الخريف: 178 دولة تصل إليها المنتجات السعودية غير النفطية

بندر الخريف

أكد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية أن خطط المملكة وفقا لأهداف رؤية 2030 تتجاوز كونها سوقا للاستهلاك بل تتوسع في الصادرات إلى مختلف دول العالم. مشيرا إلى أن الأسواق التي تصل إليها المنتجات السعودية غير النفطية تجاوزت 178 دولة حول العالم. وأوضح وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال لقاء نظمته غرفة حائل بعدد من المستثمرين ورجال الأعمال أن موقع حائل الجغرافي سيساعدها في ربط مناطق المملكة في بعضها البعض كما تملك مقومات كثيرة من أهمها الصناعة والتعدين والمقدرات الموجودة في المنطقة خاصة القطاع الزراعي الذي سيكون داعماً أساسياً لهذه المنطقة.

وبين أن المملكة عملت على تطوير القطاع الصناعي منذ السبعينات وقد كان لبرامج التنمية الأولى دور مهم في قطاعات الصناعة والزراعة والتشييد والبناء وغيرها من القطاعات ولعل القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي استفادت منها المملكة بشكل عام وحائل بشكل خاص والكل يشعر بأهمية القطاع وما تحقق من نمو كبير جدا نتج عنه صناعات مرتبطة به. موضحا أنه وبعد ما حققته المملكة في الـ45 سنة الأولى من بعد السبعينات أصبح هناك حاجة ماسة لنقل الاقتصاد إلى مرحلة جديدة وجاء على إثر ذلك اطلاق رؤية 2030 بقيادة ولي العهد التي تهدف لتنويع الاقتصاد للمملكة ومصادر الدخل ومن أهم هذه القطاعات التي تعول عليها الرؤية قطاعي الصناعة والتعدين.

وأشار إلى أن هناك استراتيجية واضحة لكل منطقة من مناطق المملكة والجهات الحكومية بما فيها وزارة الصناعة والثروة المعدنية تتلمس كيف يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الاستراتيجيات والاستفادة من المقومات والميز النسبية التي تتمتع بها جميع مناطق المملكة وبما يخدم مصلحة المنطقة وتعزيز الميزات التنافسية فيها وأن تكون شريك في التنمية بالمملكة. مفيدا أن رؤية 2030 ركزت على توفير برامج واضحة لدعم القطاعات المستهدفة وإعادة هيكلة القطاعات الحكومية لتحقيق هذه الأهداف وإعداد صياغة الكثير من السياسات والتشريعات لضمان تحقيق الاهداف ونتج عن ذلك برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية الذي يهدف للجمع بين قطاعات الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والخدمات اللوجستية لتعمل معاً لتحقيق العائد والمستهدف منها.

مبيعات سيارات هيونداي الصديقة للبيئة ترتفع 40 بالمئة خلال النصف الأول

كشفت مجموعة هيونداي موتور أن مبيعاتها من السيارات الصديقة للبيئة في كوريا الجنوبية قفزت بما يقارب 40 % خلال النصف الأول من هذا العام مقارنة بالعام السابق بسبب الطلب القوي على الموديلات الهجينة والسيارات الكهربائية الجديدة.

وذكرت «يونهاب» أن المبيعات المحلية المجمعة للنماذج الصديقة للبيئة من قبل الشركتين الفرعيتين لمجموعة السيارات الكورية هيونداي موتور وكيا بلغت 94،435 وحدة في الفترة من يناير إلى يونيو مرتفعة من 67،798 وحدة تم بيعها العام الماضي.

وكان من بين تلك السيارات 65،473 وحدة من الموديلات الهجينة والتي تستخدم مزيجا من محرك احتراق داخلي ومحرك كهربائي يعتمد على البطارية. وتشمل الموديلات الأخرى الصديقة للبيئة المركبات الكهربائية (إي في) والمركبات الكهربائية التي تعمل بخلايا الوقود (إف سي إي في) التي تعمل بالهيدروجين.

وارتفعت مبيعات هيونداي المحلية من السيارات الصديقة للبيئة بنسبة 35.5 % على أساس سنوي لتصل إلى 51،085 وحدة في النصف الأول حيث طرحت مجموعة واسعة من الموديلات الهجينة وسيارة أيونيك 5 الكهربائية بالكامل في أبريل.

وقفزت مبيعات سيارات كيا الصديقة للبيئة بنسبة 44 % على أساس سنوي لتصل إلى 43،350 وحدة في الأشهر الستة الأولى من العام مدفوعة أيضا بالطلب القوي على الطرازات الهجينة.

البحرين: نمو الاقتصاد النفطي 2.04 بالمئة في الربع الأول

أظهرت بيانات حكومية، نمو الاقتصاد النفطي بالأسعار الثابتة في مملكة البحرين خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 2.04% على أساس سنوي بدعم تحسن أسعار النفط.

وحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرينية واطلعت عليها «العربية»، سجل الاقتصاد النفطي نموا بالأسعار الجارية بنسبة 15.97% خلال الفترة. في المقابل، انكمش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 2.97% و1.77% بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي.

وأشارت البيانات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.11% بالأسعار الثابتة، فيما ارتفع بنسبة 0.32% بالأسعار الجارية. ووفق البيانات، بلغت الخدمات الصحية الخاصة نمواً بواقع 12.89% بالأسعار الثابتة، وسجل نشاط المشروعات المالية ارتفاعا بنسبة 7.58%.

ونما نشاط المناجم والمحاجر بنسبة 1.94%، والخدمات التعليمية الخاصة بنسبة 1.61%. فيما تراجع نشاط الفنادق والمطاعم بنسبة 20.44%، والمواصلات والاتصالات بنسبة 16.86%، كذلك انخفضت الخدمات الحكومية الأخرى بنسبة 1.91%. وأفادت البيانات بانخفاض الصناعات التحويلية بنسبة 1.90% بالأسعار الثابتة، فضلا عن انخفاض نشاط البناء والتشييد بنسبة 0.87% بالأسعار الثابتة. وتوقع صندوق النقد الدولي، في تقرير سابق، انتعاش اقتصاد البحرين خلال السنة الحالية، ليسجل نمواً بنسبة 3.3% وأما المملكة فتتوقع أن يبلغ النمو 5% خلال العام الحالي.

أكبر اقتصاد في العالم مرشح للنمو 7 بالمئة في 2021

قال صندوق النقد الدولي «إن النمو في الولايات المتحدة سيسجل أسرع وتيرة منذ 25 عاما خلال العام الحالي»، معبرا بذلك عن ارتياحه بشكل عام لسياسة الرئيس جو بايدن الاقتصادية التي بدأت تؤدي إلى تحسن في سوق العمل.

وقال الصندوق في تقريره السنوي حول أكبر اقتصاد في العالم «إنه من المتوقع أن يبلغ النمو في 2021 نحو 7 في المائة، في أسرع وتيرة منذ جيل»، مؤكدا أن الانتعاش لافت بعد الركود التاريخي الذي سجل في 2020 بسبب الوباء.

وقلل من أهمية المخاوف بشأن التضخم، إذ قال البارحة الأولى، «إن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى استمرار تباطؤ كبير في سوق العمل، وهذا يفترض أن يشكل صمام أمان لتخفيف الضغوط على الأجور والأسعار».

وفي (مايو) كان عدد الوظائف لا يزال أقل بـ7.6 مليون مقارنة بمستويات ما قبل الوباء.

وقبل صدور تقرير الوظائف الأمريكية كان يتوقع خبراء الاقتصاد أن ينخفض معدل البطالة بشكل طفيف إلى 5.7 في المائة، وأن يبلغ عدد الوظائف التي أستحدثت نحو 680 ألفا في مقابل 559 ألفا في (مايو).

ورحبت جين ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض الخميس بوصول الطلبات الأسبوعية للحصول على تعويضات بطالة إلى القعر مع تراجعها إلى أدنى مستوى منذ 14 (مارس) 2020 عشية إغلاق جزء كبير من البلاد.

وكتبت على «تويتر»، «الخطة الاقتصادية للرئيس مجدية، البطالة وكوفيد – 19 يسجلان انخفاضا، والوظائف والنمو الاقتصادي وثقة المستهلك ترتفع».

وقال باتريك أوهير المحلل في موقع «بريفينج كوم»، «إنه ليس من المستغرب أن نرى طلبات إعانات البطالة تتراجع نظرا إلى العدد الكبير من عروض العمل وإعادة فتح الاقتصاد الذي يتطلب عمليات توظيف جديدة».

ورأى صندوق النقد الدولي أن الانتعاش القوي مرتبط بشكل مباشر بتدابير دعم الميزانية التي اتخذتها إدارة بايدن.

الاقتصاد الريفي الهندي يواجه تباطؤً واسع النطاق في مايو

أظهرت بيانات أن ناتج الاقتصاد الريفي في الهند –الذي يشكل نحو 45 % من إجمالي الناتج المحلي – سجل تراجعا أكثر في مايو الماضي. أصبح هذا التراجع الذي اقتصر على القطاع غير الزراعي في أبريل الماضي ، أوسع نطاقا في الشهر التالي حيث أثرت عمليات الإغلاق بشكل كبير على الصادرات الزراعية ومبيعات الجرارات. وتعد تكاليف المدخلات المرتفعة عامل خطر آخر على القطاع الزراعي.

وتراجع مؤشر الإنتاج الريفي بنسبة 5.4 % إلى 211.7 نقطة في مايو الماضي من 3ر223 نقطة في أبريل السابق عليه. وكان هذا الأنخفاض أكبر مما تم تسجيله في شهر ابريل حيث بلغت نسبته 9ر4 % من أكبر مستوى في مارس السابق عليه والبالغ 6ر234 بحسب وكالة بلومبرج للأنباء .

وعلى أساس سنوي، تباطأ نمو الإنتاج الريفي بشدة ليصل إلى 7 % في مايو من 28.2 % في أبريل . ويعكس التباطؤ الحاد التراجع المتتابع وقاعدة أعلى في عام سابق عليه، عندما انتعش الاقتصاد بناء على دعم مالي وتخفيف القيود المتعلقة بفيروس كورونا.